مجلـة الاقتصاد والتنمية المستدامة
المجلد:06/ العـدد:02 (2023)، ص 315-333
ISSN : 2661-7986 EISSN: 2773-2606

التنمية المستدامة في الدول العربية بين حتمية التطور وواقع الإمكانيات

Sustainable development in the Arab countries between the inevitability of development and the reality of possibilities

بلعابد أحمد [1*]، كروش نور الدين [2]

[1] جامعة تيسمسيلت (الجزائر)، bellabedahmed386@gmail.com

[2] جامعة تيسمسيلت (الجزائر)، kerrouchen@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2023/03/28 **تاريخ القبول: 2023/08/01** **تاريخ النشر: 2023/09/01**

مستخلص:

تهدف هذه الدراسة أولاً إلى توضيح درجة التخلف التي يعاني منها الاقتصاد العربي نتيجة ارتباطه بمورد واحد فقط في تحصيل الإيرادات، كما تركز هذه الدراسة ثانياً على إستظهار الخطر الذي يمكن أن ينجم عن اعتماد الدول العربية على هذا المورد، كما تطرقنا إلى حجم القدرات المحتملة وغير المستغلة التي يمكن أن تسهم في تنمية الاقتصاد، والطريقة التي يمكن بها تحصين هذا الاقتصاد من الاضطرابات التي يمكن أن تحدث في الأسواق العالمية، بعد ذلك ناقشنا ترتيب الدول العربية ومقارنتها ببعض الدول الرائدة إقتصادية، وللتخلص من تلك المشاكل، أصبح من الضروري لهذه الدول تبني إستراتيجيات تقوم على التنمية الشاملة في معظم القطاعات، عن طريق تفعيل سياسة التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة؛ الدول العربية ؛ الإقتصاد.

تصنيفات JEL: Q01؛ F02؛

Abstract :

This study aims firstly to elucidate the degree of backwardness suffered by the Arab economy as a result of its association with only one resource in the collection of revenues, also this study focuses secondly to recall the danger that can result from the dependence of Arab countries on this resource, we also touched on the size of potential and untapped capabilities that can contribute to the development of the economy, and the manner by which can immunize this economy from the turmoil that can occur in the global markets, afterwards we discussed the ranking of Arab countries and compared to some of the economically leading countries, to get rid of those problems, it has become necessary these countries are Adopting strategies based on comprehensive development in most sectors, by activating the sustainable development policy.

Keywords: Sustainable development; Arab countries; economy.

JEL Classification :Q01 ; F02 ;

* المؤلف المرسل.

مقدمة

لقد سمح ظهور مصطلح التنمية المستدامة، من المزاوجة بين التنمية الإقتصادية التي تمكن الأفراد من تلبية حاجياتهم الخاصة، وبين حماية البيئة والمحافظة على مقدرات الأجيال اللاحقة، حيث تبنت العديد من دول لهذه السياسة قصد تحسين مستويات إقتصادياتها وتحقيق التنويع في مصادر المالية، أما بالنسبة للدول العربية ورغم توفرها على المقومات والإمكانيات التي تسمح لها من تطوير إقتصادها، إلا أنها لازالت رهينة لريع النفط والتي تشكل عائداته المصدر الرئيسي لتمويل باقي القطاعات، وإنطلاقا مما سبق تم تبني التساؤلات التالية:

الإشكالية الرئيسية للدراسة:

ما مدى نجاعة تطبيق السياسات الاقتصادية الحديثة في الدول العربية في ظل توفر الموارد الطبيعية والمالية لتطوير إقتصادها وتحقيق التنمية المستدامة؟

التساؤلات الفرعية:

- هل ما تتوفر عليه الدول العربية من إمكانيات وموارد يسمح لها من تطوير إقتصادها ؟
- ما مدى قدرة الدول العربية على توظيف مقدراتها لتحقيق التنمية المستدامة؟
- ما مدى نجاعة السياسات الإقتصادية المتبعة من طرف الدول العربية لإقلاع الإقتصادي؟

فرضيات الدراسة:

وقصد الإجابة على التساؤلات السابقة تم صياغة الفرضيات التالية:

- تعتبر التنمية المستدامة من بين الإستراتيجيا الرائدة التي تمكن من التوفيق بين الاقتصاد والمجتمع والبيئة.
- تمكن التنمية المستدامة من استغلال كافة الامكانيات والقدرات الموجودة في كل القطاعات؛
- من خلال تبني سياسة التنمية المستدامة يمكن للدول العربية أن تحقق مكاسب إقتصادية هامة.

أهداف الدراسة:

إن الهدف الرئيسي من هذه الدراسة تكمن في تسليط الضوء عن حجم الإمكانيات غير المستغلة التي تتوفر عليها الدول العربية، بالإضافة إلى تحديد نوع السياسة الإقتصاد المعتمد من طرف هذه الدول، إلى جانب الكشف عن مستوى تطور الإقتصاد وتحديد نقاط الضعف التي يعيق تحقيق التنمية الإقتصادية المستدامة، ومحولة إعطاء بعض الحلول التي يمكن أن تساهم في حلحلة هذه المشاكل.

منهجية الدراسة:

لقد تم الإعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وهذا من أجل إعطاء نظرة شاملة حول فعالية السياسة الإقتصادية المتبعة من طرف الدول العربية ، مع تحليل الإرقام المسجلة من أجل الإحاطة بجميع النتائج غير المرضية، ومحولة إصلاحها لتفادي عرقلة تنفيذ البرامج المستقبلية.

1- الاطار النظري للتنمية المستدامة:

1-1 تعريف التنمية المستدامة:

تختلف التعاريف الخاصة بالتنمية المستدامة بإختلاف التخصصات أو النظرة التي ينظر منها إليها. فحسب شبكة التنمية المستدامة للبنك الدولي تعرف على أنها " تنمية تلبي إحتياجات المجتمعات في الوقت الحالي دون المساس بقدرة أجيال المستقبل على تحقيق أهدافها، وبما يسمح بتوفير فرص أفضل من المتاحة للجيل الحالي لإحراز تقدم إقتصادي وإجتماعي وبشري، وتعد بمثابة حلقة الوصول التي لا غنى عنها بين الأهداف القصيرة الأجل والأهداف طويلة الأجل (الجلالي و مخفي، 2022، صفحة 521).

1-2 مبادئ التنمية المستدامة

تتركز مبادئ التنمية المستدامة في أغلب أساسياتها على مبادئ تتعلق بالدرجة الأولى بالبيئة حيث أدت العلاقة الأساسية بين النمو الاقتصادي من جهة والبيئة من جهة أخرى إلى تحديد المبادئ التي قام عليها مفهوم التنمية المستدامة والمتمثلة في الآتي(شيطروب و سيساوي، 2022، الصفحات 179-180):

- إستخدام أسلوب النظم أو المنظومات في إعداد وتنفيذ خطط التنمية المستدامة؛
- المشاركة الشعبية في إعداد وتنفيذ ومتابعة خطط التنمية المحلية؛
- مبدأ التوظيف الأمثل الديناميكي للموارد الاقتصادية؛
- مبدأ إستطالة عمر الموارد الاقتصادية، والتخطيط الإستراتيجي لهذه الموارد؛
- مبدأ التوافق بين حاجات الأجيال الحالية والمستقبلية؛
- مبدأ القدرة على البقاء والتنافسية؛
- مبدأ الحفاظ على سمات وخصائص الطبيعية، وكذلك تحديد وتطوير هياكل الإنتاج والاستثمار والإستهلاك.

3-1 خصائص التنمية المستدامة:

هناك مجموعة من الخصائص التي تميز التنمية المستدامة، ولعل أهمها ما يلي:(غالم، 2021، الصفحات 95-96)

- الإنسان هو وسيلة تحقيق التنمية المستدامة وهدفها؛
- أن التنمية المستدامة تختلف عن التنمية بشكل عام كونها أشد تداخلا وتعقيدا؛
- التنمية المستدامة تقوم على أساس تلبية متطلبات أكثر الشرائح فقرا، وتسعى إلى الحد من تفاقم في العالم؛
- التنمية المستدامة تحرص على تطوير الجوانب الثقافية والإبقاء على الخصوصية الحضارية للمجتمعات؛
- عناصر التنمية المستدامة لا يمكن فصلها عن بعض، وذلك لشدة تداخل العناصر الكمية والنوعية لهذه التنمية؛
- أن التنمية المستدامة المطلوبة لا تسعى لتقدم بشري موصول في أماكن قليلة ولسنوات معدودة، بل للبشرية جمعاء وعلى إمتداد المستقبل البعيد، وأن الإحتياجات كما يتصورها الناس تحديد إجتماعيا وثقافيا، ومن ثم التنمية المستدامة تتطلب إنتشار القيم التي تشجع مستويات الاستهلاك التي لا تتخطي حدود الممكن بيئيا.

1- 4 دوافع تبني استراتيجية التنمية المستدامة:

الخصائص الاقتصادية المشتركة بين الدول العربية التي يمكن إيجازها في مايلي(شيبوط، 2008، صفحة 104):

- إن جميع الدول العربية هي دول تابعة للمركز، مع تفاوت في درجة هذه التبعية بين دولة وأخرى، إلا أن أليات هذه التبعية تعيد إنتاج علاقات الإنتاج نفسها التي تحقق مصالح المراكز الرأسمالية العالمية؛
- تدني مستوى التطور الاقتصادي في جميع الدول العربية مع ما يترتب عن ذلك عن ضعف في تطور القوى المنتجة؛
- تختلف الهياكل الاقتصادية وتشوهها، حيث لا زالت تسيطر قطاعات إنتاج المواد الأولية والإستخراجية وبعض الصناعات التحويلية؛
- مكانة العالم العربي في الاقتصاد العالمي الضعيفة من حيث نوع المنتجات ومستواها، أو من حيث المساهمة في التجارة الدولية؛
- إنخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالمقارنة مع الدول المتقدمة.

الجدول رقم (01): معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية (2020-2021)

(نسبة مئوية)

الدول	معدل نمو الناتج المحلي بالعملات الوطنية		معدل نمو الناتج المحلي للفرد		معدل نمو الناتج المحلي بالدلار	
	بالأسعار الثابتة		بالأسعار الثابتة		بالأسعار الجارية	
	2020	2021	2020	2021	2020	2021
الأردن	-1.6	2.2	-4.0	-0.1	-1.8	3.6
الإمارات	-6.1	2.3	-3.7	1.2	-14.0	17.0
البحرين	-4.9	2.2	2.1	-0.9	-10.2	11.9
تونس	-8.7	3.3	-9.5	2.6	1.8	10.3
الجزائر	-4.9	4.0	-5.9	3.0	-15.5	9.2
جيبوتي	1.0	4.0	-0.3	2.8	2.8	6.2
السعودية	-4.1	3.2	-6.4	0.9	-12.5	18.5
السودان	-3.6	0.5	-6.6	-2.4	76.7	-30.0
سورية	-10.5	-2.9	-13.0	-5.5	-4.5	-30.5
العراق	-15.7	5.9	-18.3	3.3	-18.6	19.9
عمان	-3.2	3.0	-2.8	5.7	-3.1	16.1
فلسطين	-11.3	7.1	-13.8	4.6	-9.3	16.1
قطر	-3.6	1.5	-4.8	0.2	-18.1	24.3
القمر	0.2	2.4	-2.0	0.2	0.0	8.3
الكويت	-8.9	1.3	-9.9	4.2	-21.9	40.4
لبنان	-27.9	-15.2	-27.3	-14.7	-53.6	-41.2
ليبيا	-59.7	177.3	-61.0	175.9	-27.8	-14.2
مصر	3.6	3.3	1.9	1.8	19.8	11.0
المغرب	-6.3	7.4	-7.4	6.4	-4.3	15.7
موريتانيا	-1.8	3.0	-4.1	0.7	0.4	22.7
اليمن	-8.5	-2.0	-10.7	-4.3	-16.2	-10.0

المصدر: الصندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد،

أبوظبي، 2022، ص:35.

يشير الجدول رقم (01) إلى معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية في الفترة من 2020 إلى 2021، حيث عرف العالم بأسره سنة 2020 إنتشار وباء كورونا الذي أدي بجميع الدول على غلق حدودها وإقاف معاملاتها التجارية، الذي أدي إلى إنهيار معظم اقتصاديات العالم، لتشهد سنة 2021 بعض التحسن في المؤشرات الإقتصادية للدول العربية بعد زيادة الطلب الصيني والعالمي على النفط والغاز الطبيعي، وزيادة الإستثمارات، وإنتعاش القطاع السياحي بعد الركود بسبب الأوضاع الصحية، أما بالنسبة للبنان وليبيا واليمن ونظرا لأوضاع السياسية وظروف الحرب وتواصل إنخفاض العملة.

الجدول رقم (02): رصيد الميزان التجاري (2020-2022)

(مليون دولار أمريكي)

	2020				2021				2022
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الاول
الأردن	-1,792.8	-1,631.4	-1,981.7	-1,979.9	-2,157.6	-2,132.3	-2,717.2	-2,865.1	-2,551.4
البحرين	120.0	-504.2	174.2	83.0	356,7	1,160.3	1,732.7	1,655.3	2,153.0
تونس	-983.1	-876.7	-1,035.3	-708.7	-875.0	-1,337.7	-1,348.0	-1,209.4	-1,188.4
الجزائر	-2,386.6	-3,689.5	-3,420.3	-2,606.0	-1,329.4	-325.9	629.2	2,870.1	3,099.5
السعودية	15,811.3	-1,384.8	10,012.4	11,417.4	18,303.9	24,468.0	34,356.5	46,201.3	55,557.7
السودان	-1,281.8	-822.4	-1,154.2	-1,792.9	-836.2	-1,189.6	-715.4	-1,293.9	-964.3
العراق	5,256.2	2,093.1	-1888.0	440.4	10,061.1	8,929.7	9,140.4	10,065.1	14,432.6
عمان	2,389.2	1,313.3	160.4	1,113.3	1,471.4	3,493.4	3,635.7	4,995.5	5,617.7
فلسطين	-1,533.4	-1,166.7	-1,409.5	-1,570.8	-1,667.0	-1,644.6	-1,736.4	-2,016.7	-2,157.0
قطر	9,340.9	4,672.0	5,904.1	7,220.1	11,316.5	12,944.5	16,129.9	19,872.8	20,681.3
الكويت	6,491.6	1,004.2	4,102.9	3,667.3	6,453.6	9,745.2	11,636.5	12,713.3	17,82.6
لبنان	-1,661.9	-1,289.3	-1,387.6	-2,148.7	-2,259.1	-2,088.5	-1,974.8	-1,841.1	…
مصر	-9,354.5	-8,406.6	-8,559.3	10,634.9	-11,371.3	-11,485.1	-11,075.0	-10,638.0	-11,825.0
المغرب	-5,201.5	-3,600.3	-3,725.2	-4,301.4	-5,127.5	-6,221.9	-5,679.6	-5,071.5	-6,854.3
اليمن	-1,807.5	-3,615.0	-5,422.5	-7,230.0	-2,134.3	-4,268.5	-6,402.8	-8,536.0	-2,139.7

(...) غير متوفرة

المصدر: صندوق النقد العربي، نشرة الإحصاءات

الاقتصادية ربع

السنوية، أبو ظبي، الربع الأول، 2022،ص: 15.

يشير الجدول رقم (02) الى رصيد الميزان التجاري للدول العربية للفترة الممتدة من 2020 إلى غاية الربع الأول من 2022، حيث يظهر لنا أن جل المعطيات المسجلة تحمل أرقام سالبة، وهذا ما يفسر درجة هشاشة الاقتصاد العربي بسبب إرتباطه بقطاع المحروقات، والذي شهد في فترة الدراسة إنتشار جائحة كورونا وما ترتب عنه من إغلاق للحدود، على عكس السعودية الذي يعد اقتصادها من بين أكبر عشرين إقتصادا في العالم، حيث تبنت إصلاحات إقتصادية من خلال تقليل إعتمادها على النفط وتنويع مواردها، حيث سجلت في الربع الأول من 2022 رصيد بلغ 55,557.7 مليون دولار في المرتبة الأولي، ثم تليها قطر والعراق بقيمة قدرها على التوالي 20,681.3 مليون دولار و 14,432.6 مليون دولار.

2- المقومات والإمكانيات غير مستغلة في الدول العربية والتي يمكن استثمارها لتحقيق التنمية المستدامة

2-1 القطاع الزراعي:

تتجسد السياسات الزراعية العربية في حزمة متكاملة من الإجراءات والتشريعات التي تسنها الدول لتحقيق أهداف محددة تتضمنها الخطط التنموية الزراعية، هذه الأهداف تسعى في غالب الأحيان إلى زيادة الإنتاج لتحسين الأمن الغذائي وصولا إلى تحقيق درجات عليا من الإكتفاء الذاتي ورفع معدلات تغطية الصادرات للواردات بالتوازي مع تضييق الهوة بين الطلب على الغذاء وإنتاجه. وقد إعتمدت السياسات الزراعية العربية خلال مطلع القرن الحالي على آليات السوق، إذ تم تنفيذ سياسات وإصلاحات زراعية متدرجة تمثلت في تحرير التجارة الزراعية في أغلب الأقطار العربية، والتي تهدف في مجملها إلى تحقيق الرفاهية وتطبيق مبدأ العدالة في توزيع الدخول، وتقليل التباين بين الريف والحضر.(حركاتي، 2016، صفحة 445)

الجدول قم (03): القوى العاملة في القطاع الزراعي

حسب مجموعات

الدول (2020)

(مليون نسمة)

الدول	عدد	السكن	السكان	القوى	السكان	السكان	نسبة

	السكان	الزراعيون	الريفيون	العاملة في الزراعة	الزراعيون من إجمالي السكان (%)	الريفيون من إجمالي السكان (%)	العمالة الزراعية من العمالة الكلية
الدول العربية	440.9	93.0	179.3	24.1	21.1	40.7	15.2
الدول النامية	1009.7	595.7	681.6	263.6	59.0	67.5	62.9
الدول الأقل نموا	508.9	290.1	357.2	122.6	57.0	70.2	60.2
الإتحاد الأوروبي	444.5	20.0	113.1	15.1	4.5	25.4	3.5
أسيا	4560.7	2102.5	2279.0	1042.0	46.1	50.0	47.8
العالم	7631.1	2800.6	3413.0	1334.8	36.7	44.7	39.3

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2022، ص: 71.

من خلال معطيات الجدول السابق نلاحظ أن حجم القوى العاملة في القطاع الزراعي مقارنة بمجموعة من الدول، أن الدول العربية رغم المساحة الشاسعة التي تتوفر عليها، إلا أنها غير مستغلة، حيث تشكل القوى العاملة في الزراعة 24.1 مليون نسمة، من إجمالي السكان والبالغ تعداده 440.9 مليون نسمة، بنسبة تقدره بـ 15.2%، حيث إحتلت الدول العربية المرتبة الخامسة في المجموعة التي تم دراستها، وهذا راجع لصعوبة المناخ وشح التساقطات في أغلب المناطق العربية، وكذلك لنقص الإمكانيات التقنية والتحفيزات لهذه الشريحة من السكان.

2-2القطاع السياحي:

عموما يمتلك العالم العربي مقومات سياحية كبيرة تؤهله ليكون مقصدا سياحيا بإمتياز، فبين سنة 1997 وسنة 2006 أدرجت اليونسكو 64 معلما وموقعا تراثيا عربيا- صنفت معظمها بالتراث الثقافي، ما عدا القلة منها بالتراث الطبيعي، كالحديقة الوطنية (أشكل) في تونس ووادي حيتان في مصر والوادي المقدي وغابة أرز الرب في لبنان، أو المختلط كموقع التراثي طاسيلي ناجر في الجزائر- على قائمة التراث العالمي. (بن شوك و يحياوي، 2018، صفحة 98)

الجدول رقم (04): حصة السياحة الخارجية والداخلية إلى الناتج

المحلي الإجمالي (2016-2018)

(%)

	2016		2017		2018	
	الخارجية	الداخلية	الخارجية	الداخلية	الخارجية	الداخلية
الأردن	3 .5	12.8	3.7	13.8	3.5	14.7
الامارات	4.8	5.5	4.6	5.5	4.3	5.2
البحرين	6	12.5	13.9	12.4	10.7	10.2
تونس	2	4.1	2.2	4.5	2.4	5.8
الجزائر	0.3	0.2	0.4	0.1	…	…
جيبوتي	1.9	1.8	2	1.8	1.1	2.9
السعودية	2.7	2.1	2.8	2.2	2.3	2.2
السودان	0.2	1	0	0.8	0	2.5
العراق	4.5	1.8	4.2	1.5	3.5	0.9
عمان	4	3.6	4.1	3.8	4	3.8
فلسطين	17.9	6.7	19.2	5.6	18.5	6
قطر	8.7	8.3	7.4	9.4	6.1	7.9
القمر	…	8.2	…	9.3	…	6.4
الكويت	11.9	0.7	11.4	0.5	10.1	0.6
لبنان	10.2	14.3	10.5	14.9	11.3	15.3
ليبيا	4.4	0.2	…	…	…	…
مصر	1.6	1.2	1.2	4.4	1.2	5.1
المغرب	2.2	7.7	2.6	8.3	2.5	8
موريتانيا	0.2	0.1	0.1	0	0.7	0.1
اليمن	0.1	0.3	…	…	…	…

المصدر: محمد إسماعيل، جمال قاسم، أثر السياحة على النمو الاقتصادي في الدول العربية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، العدد 70، أكتوبر2020، ص: 11

يظهر الجدل السابق حصة السياحة الخارجية والداخلية إلى الناتج المحلي الإجمالي للفترة من 2016 إلى 2018، حيث تشكل السياحة في لبنان رقما مهما لحجم الناتج المحلي الإجمالي، إذ بلغت نسبتها . 11.3% من لإيرادات التي يساهم بها السياح الأجانب، وبالمقابل تساهم السياحة الداخلية بنسبة قدرها 15.3% حيث تتوفر لبنان على العدد من المعالم السياحية الأثرية والطبيعية، ثم تليها البحرين التي تعتبر من بين أهم المقاصد السياحية في دول الخليج لما تمتلكه من مناطق جذب كالآثار التاريخية والمراكز التجارية، حيث قدرت مساهمة الأجانب 10.7% و10.2% بالنسبة للسياحة الداخلية.

3-2 قطاع الصناعة

يشكل القطاع الصناعي العربي بشقيه الإستخراجي والتحويلي، قوة الدفع الرئيسية للإقتصاد العربي المعاصر في الموارد، وفرص العمل، والتجارة الخارجية، والتنمية المحلية، والتعاون التنموي والإستثماري العربي للبيني، وإستمرار هذا الدور ضرورة لمستقبل إقتصاديات الدول العربية. (ريغي، 2018، صفحة 33)

الجدول رقم (05): القيمة المضافة لقطاع الصناعات التحويلية بالأسعار الثابتة في بعض الدول العربية (2015-2019)

(مليون دولار أمريكي)

	2015	2016	2017	2018	2019	مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج 2019	معدل النمو لمركب (2015-2019)	معدل النمو (2018-2019)
الأردن	6.005	6.073	6.136	6.224	6,215	18.5	0.86	-0.14
الامارات	29.619	31.056	32.100	33.179	33,955	8.7	3.47	2.34
البحرين	4.508	4.743	4.793	4.884	4,961	17.9	2.42	1.58
تونس	7.416	7.459	7.482	7.525	7,084	13 .4	-1.14	-5.86
الجزائر	62.080	65.822	65.865	65.908	63,427	4.5	0.54	-3.76
السعودية	79.584	82.130	83.195	85.213	83,614	12.5	1.24	-1.88

العراق	1.684	1.783	1.889	2 ,000	2,031	2.2	4.80	1.55
عمان	36.907	38.179	37.304	37,927	39,936	10.5	1.99	5.30
قطر	22.048	22.146	22.368	23,752	23,273	8.6	1.36	-2.02
الكويت	7.841	9.400	9.375	9 ,351	9,309	6.9	4.38	-0.45
لبنان	2.808	2.624	2.553	2,600	2,080	6.1	-7.23	-20.00
مصر	38.340	38.636	39.414	41,298	48,731	15.9	6.18	18.00
المغرب	16.708	16.829	17.198	17,942	18,184	14.9	2.14	1.35
موريتانيا	358	370	378	375	390	7.8	2.16	4.00
اليمن	2.069	1.851	1.730	1,681	1,516	10.9	-7.48	-9.82

المصدر: محمد إسماعيل، جمال قاسم محمود،

أثر الصناعات

التحويلية على النمو الاقتصادي في الدول العربية،

صندوق النقد

العربي، أبو ظبي، العدد 90، فبراير 2021، ص:

10.

من خلال معطيات الجدول رقم (05) يظهر لنا أن القيمة المضافة لقطاع الصناعات التحويلية في الأردن تشكل 18.5% من حجم الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2019، رغم تراجع معدل النمو بـ 0.14-% ، لتليها كل من البحرين بـ 17.9% و مصر بـ 15.9% على التوالي من حجم مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج، كما حل العراق في المرتبة الأخيرة في ترتيب الدول العربية بحجم مساهمة قدره 2.2% من الناتج المحلي الإجمالي وهذا بسبب الأوضاع الأمنية المتدهورة وكذلك البنية التحتية المدمرة.

الجدول رقم (06): الهيكل القطاعي للناتج المحلي

الإجمالي للدول

العربية 2010 و2015 و2018-2020 (نسب

مئوية)

	الأهمية النسبية للقطاعات في الناتج					معدل النمو السنوي بالأسعار الجارية *		
	2010	2015	2018	2019	2020	-2010 2015	-2018 2019	-2019 2020
قطاعات الإنتاج السلعي منها:	57.3	47.1	50.4	49.0	43.7	-0.8	-1.4	-21.1

الزراعة	6.2	6.0	4.7	4.9	5.7	2.5	6.8	2.9
الصناعات الاستخراجية	33.9	21.6	27.0	25.0	17.3	-5.8	-5.9	-38.7
الصناعات التحويلية	9.6	10.7	10.3	10.3	11.0	5.4	0.9	-4.9
باقي قطاعات الإنتاج	7.6	8.8	8.4	8.8	9.6	6.3	5.8	-3.4
إجمالي قطاعات الخدمات منها:	42.1	52.1	48.8	50.2	54.9	7.6	4.4	-3.2
الخدمات الحكومية	10.5	13.3	12.8	13.4	14.7	8.3	5.6	-2.3
صافي الضرائب غير المباشرة	0.6	1.1	0.8	1.1	1.7	10.3	1.5	44.6
الناتج المحلي الإجمالي	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	3.1	1.6	-11.5

* معدل النمو السنوي للقيمة المضافة

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصاد العربي الموحد، أبو ظبي، 2021، ص: 35.

يشير الجدول السابق إلى الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي للدول العربية، حيث شكل قطاعات الإنتاج السلعي سنة 2020 نسبة قدرها 43.7% من حجم الأهمية النسبية للقطاعات في الناتج المحلي الإجمالي محققا تراجعا بمعدل نمو سنوي قدره 21.1%، أما إجمالي قطاعات الخدمات فقد سجل قيمة قدرت54.9% من مستوى الأهمية النسبية للقطاعات في الناتج حيث سجل تراجع بنسبة قدره - 3.2%.

3- واقع التنمية المستدامة في الدول العربية

الجدول رقم (07): مؤشر وتصنيفات الأداء اللوجيستي للدول العربية

مقارنة بالدول الأعلى تصنيفا في العالم للعام 2018*

الدول	ترتيب التصنيف العالمي LPI	مؤشر أداء الخدمات اللوجستية	مؤشر كفاءة التخليص الجمركي	مؤشر جودة البنية التحتية	مؤشر تنافسية الخدمات اللوجستية	مؤشر مراقبة الشحنات	مؤشر كفاءة الوقت والوصول
ألمانيا	1	4.2	4.09	4.37	4.31	4.24	4.39
السويد	2	4.05	4.05	4.24	3.98	3.88	4.28
بلجيكا	3	4.04	3.66	3.98	4.13	4.05	4.41
الإمارات	11	3.96	3.63	4.02	3.92	3.96	4.38
قطر	30	3.47	3	3.38	3.42	3.56	3.7

عمان	43	3.2	2.87	3.16	3.05	2.97	3.8
السعودية	55	3.01	2.66	3.11	2.86	3.17	3.3
البحرين	59	2.93	2.67	2.72	2.86	3.01	3.29
الكويت	63	2.86	2.73	3.02	2.8	2.66	3.37
مصر	67	2.82	2.6	2.82	2.82	2.72	3.19
لبنان	79	2.72	2.38	2.64	2.47	2.8	3.18
الأردن	84	2.69	2.49	2.72	2.55	2.77	3.18
جيبوتي	90	2.63	2.35	2.79	2.25	2.85	3.15
تونس	105	2.57	2.38	2.1	2.3	2.86	3.24
جزر القمر	107	2.56	2.62	2.25	2.21	2.93	2.8
المغرب	109	2.54	2.33	2.43	2.49	2.51	2.88
الجزائر	117	2.45	2.13	2.42	2.39	2.6	2.76
السودان	121	2.43	2.14	2.18	2.51	2.51	2.62
موريتانيا	135	2.33	2.2	2.26	2.19	2.47	2.68
سوريا	138	2.3	1.82	2.51	2.29	2.37	2.44
اليمن	140	2.27	2.4	2.12	2.26	2.16	2.43
العراق	147	2.18	1.84	2.03	1.91	2.19	2.72
ليبيا	154	2.11	1.95	2.25	2.05	1.64	2.77

*الدول مرتبة وفقا للتصنيف العالمي لمؤشر الكفاءة اللوجستية، وتتراوح جميع المؤشرات من (1-5)، حيث 1 الأقل كفاءة و5 الأكثر كفاءة.

المصدر: أحمد الشاذلي، والآخرون، التجارة العربية البينية: الواقع، والتحديات، والآفاق المستقبلية، صندوق النقد العربي، أبوظبي، العدد 97، مايو 2022، ص: 25.

يظهر لنا الجدول السابق معطيات تمثل المؤشرات وتصنيفات الأداء اللوجيستي للدول العربية مقارنة بالدول الأعلى تصنيفا في العالم للعام 2018، حيث إحتلت دولة الإمارات العربية المرتبة الأولي عربيا والمرتبة 11 عالميا، إذ سجل مؤشر أداء الخدمات اللوجستية قيمة معيارية قدرها 3.96 نقطة و3.63 نقطة لمؤشر كفاءة التخليص الجمركي، كما بلغت القيمة

المعيارية لمؤشر جودة البنية التحتية 4.02 نقطة و4.38 نقطة بالنسبة لمؤشر كفاءة الوقت والوصول، وإحتلت كل من العراق وليبيا المراتب الأخيرة وهذا بسبب اللأوضاع غير المستقرة للبلدين.

الجدول رقم (08): مؤشر التجارة عبر الحدود

الدول	مؤشر التجارة عبر الحدود	الوقت اللازم للتصدير (بالساعات)	تكلفة التصدير (دولار أمريكي)
النمسا	100	0	0
بلجكا	100	0	0
كرواتيا	100	0	0
المغرب	85.6	6	156
عمان	84.1	28	279
الأردن	79	53	131
البحرين	78.7	59	47
السعودية	76	37	319
تونس	74.6	12	375
الإمارات	74.1	27	462
قطر	71.5	25	382
جزر القمر	66.9	51	651
ليبيا	64.7	72	575
موريتانيا	60.3	62	749
جيبوتي	59.4	72	605
لبنان	57.9	96	480
الكويت	52.6	84	665
مصر	42.2	48	258
الجزائر	38.4	80	593
سوريا	29.8	84	1113
العراق	25.3	85	1118
السودان	19	180	967

الدول العربية وشمال إفريقيا	61.8	52.5	441.8
أوروبا ووسط أسيا	87.3	16.1	150
الدول الإفريقية جنوب الصحراء	53.6	97.1	603.1

المصدر: أحمد الشاذلي، والآخرون، التجارة العربية البينية:

الواقع، والتحديات، والآفاق المستقبلية، صندوق النقد

العربي، أبو ظبي، العدد 97، مايو 2022، ص: 26.

تعاني معظم الدول العربية من عقبات كبيرة في عمليات تخليص الإجراءات الإدارية الخاصة بالتجارة عبر الحدود، حيث تعتبر المغرب من خلال بيانات الجدول السابق أحسن الدول من حيث تعاملها مع المتعاملين الإقتصاديين إذ يبلغ الوقت اللازم للتصدير 6 ساعات وبتكلفة تصدير بلغت 156 دولار وبمؤشر التجارة عبر الحدود قدرها 85.6 نقطة حيث يتم ترتيب الدول في هذا المؤشر من خلال إقتراب هذه القيم من الرقم 100، حيث جاءت عمان في المرتبة الثانية عربيا بوقت قدره 28 ساعة وبتكلفة بلغت 279 دولا وبمؤشر التجارة عبر الحدود قدره 84.1، أما باقي البلدان العربية فقد سجلت مراتب متأخرة عالميا في عملية التخليص وتقديم التسهيلات التجارية عبر الحدود.

جدول رقم (09): مؤشر القدرة الإنتاجية للدول العربية مع بعض دول المقارنة * للسنوات 2000 و2005 و2010 و2015 و2018

ترتيب الدول		2000	2005	2010	2015	2016	2017	2018
1	الامارات	31.3	34.5	36.8	41.4	41.7	42.0	42.3
2	قطر	33.3	35.9	37.4	39.5	40.0	40.5	40.8
3	البحرين	32.9	34.9	36.6	38.3	38.4	38.7	39.0
4	السعودية	26.5	28.3	31.8	34.7	35.1	34.6	34.7
5	عمان	27.7	29.3	32.7	33.7	34.0	34.3	34.6
6	الكويت	30.9	32.9	34.1	33.7	33.6	33.9	34.0
7	لبنان	29.7	29.6	32.0	33.2	33.4	33.5	33.7
8	تونس	27.4	29.2	32.7	32.8	32.9	33.1	33.2

9	فلسطين	26.9	28.2	29.7	30.7	31.1	31.2	31.3
10	الأردن	26.9	28.4	29.2	30.5	30.6	30.8	31.0
11	المغرب	25.6	26.9	29.8	30.1	30.1	30.3	30.5
12	مصر	24.4	26.2	28.2	28.1	29.1	29.9	29.4
13	الجزائر	22.8	24.9	25.5	26.8	29.2	27.5	27.8
14	جيبوتي	23.2	23.6	25.4	26.9	27.1	27.2	27.4
15	سورية	24.6	26.5	28.2	25.2	24.5	24.6	24.7
16	القمر	22.5	23.1	23.8	24.4	24.4	24.5	24.6
17	ليبيا	24.0	25.7	28.7	24.9	24.5	24.3	24.2
18	اليمن	21.2	22.1	23.1	24.1	23.2	23.3	23.3
19	موريتانيا	20.3	20.7	21.9	22.4	23.0	23.1	23.0
20	العراق	19.5	19.4	21.6	22.4	22.6	22.7	22.9
21	السودان	…	…	…	21.4	21.6	21.8	22.9
22	الصومال	16.5	16.3	15.6	18.4	19.1	19.2	19.4
1	المانيا	42.6	44.9	45.9	47.2	47 .0	47.3	47.4
2	اليابان	39.1	41.4	42.3	44.1	45.2	45.1	45.3
3	سنغافورة	39.6	41.7	43.1	44.4	44.4	44.4	44.5
4	ماليزيا	29.6	31.8	33.4	34.9	34.6	34.8	34.9

(*)ترتيب الدول العربية كما في عام 2018، في حين حلت ألمانيا في المرتبة الخامسة واليابان في المرتبة العاشرة وسنغافورة في 13 وماليزيا 62 في عام 2018.

المصدر: محمد إسماعيل، والآخرون، مصادر النمو الاقتصادي في الدول العربية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، العدد 106، سبتمبر 2022، ص: 13.

من خلال معطيات الجدول رقم (09) الخاص بمؤشر القدرة الإنتاجية للدول العربية، والذي تقع قيمة هذا المؤشر بين 0 و100، حيث يساعد هذا المؤشر الدول على معرفة المجالات التي تحقق فيها الريادة وتلك التي تتراجع فيها من أجل تشخيص الخلل ومحاولة تداركه، حيث يحتوي هذا التقرير على ثمانية مؤشرات، منها رأس المال البشري ورأس المال الطبيعي، بالإضافة إلى مؤشر النقل والمواصلات والطاقة، مؤشرات تقنية المعلومات والإتصالات.... الخ، حيث

إحتلت الولايات المتحدة الأمريكية المرتبة الأولى عالمية متبوعة بهولندا بالمرتبة الثانية، أما بالنسبة للدول العربية فقد احتلت الإمارات المرتبة 21 عالميا وقطر في المرتبة 29 عالما.

الجدول رقم (10): مؤشر بيئة وجاذبية الاستثمارات:

القيمة المعيارية

للمؤشرات الفرعية لمؤشر المؤسسات والحوكمة

الرشيدة متوسط الفترة

(2020-2017)

	فعالية الحكومة	سيادة القانون	الفساد الإداري	مؤشر فعالية الحكومة	الترتيب
الأردن	0.1511	0.3635	0.4342	0.3162	10
الإمارات	1.4302	1.0137	1.5363	1.3267	2
البحرين	0.3160	0.5828	0.1131	0.3373	9
تونس	-0.1214	0.1494	0.1144	0.0475	14
الجزائر	-0.4889	-0.8190	-0.5180	-0.6086	20
السعودية	0.2805	0.3103	0.5720	0.3876	8
السودان	-1.4798	-1.1714	-1.4716	-1.3743	23
العراق	-12607	-1.7837	-1.3481	-1.4642	24
عمان	0.2118	0.6154	0.5261	0.4511	7
قطر	0.7872	0.9815	1.1250	0.9646	5
الكويت	-0.1130	0.2697	-0.0552	0.0339	15
لبنان	-0.6813	-0.8318	-0.9958	-0.8363	22
ليبيا	-1.8466	-1.9437	-1.6214	-1.8039	25
مصر	-0.5686	-0.4206	-0.5287	-0.5060	19
المغرب	-0.1013	-0.0664	0.0216	-0.0631	16
موريتانيا	-0.7161	-0.6320	-0.6742	-0.6741	21
اليمن	-2.0391	-1.8358	-1.6741	-1.8497	26

المصدر: صندوق النقد العربي، تقرير تنافسية

الاقتصادات

العربية، أبو ظبي، العدد 5، 2022، ص:28.

حسب البيانات التي تضمنها الجدول رقم (10) والمتمثل في مؤشر بيئة وجاذبية الاستثمارات للفترة من 2017 إلى غاية 2020، حيث يتعلق هذا المؤشر بدراسة فعالية الحكومة في محاربة البيروقراطية والمحسوبية، وتنفيذ السياسات التي تساهم في تحسين الأوضاع، وضمان حقوق المواطنين، ومحاربة الفساد خاصة الإداري، حيث تقع قيمة هذه المؤشرات بين (-2.5 و2,5) نقطة، حيث جاءت الإمارات في المرتبة الأول عربيا في مؤشر فعالية الحكومة بقيمة بلغت 1.4302 نقطة لمتوسط الفترة 2017-2020، وبلغت قيمة مؤشر مكافحة الفساد الإداري والذي يهدف إلى مكافحة جميع أشكال الفساد من محسوبية وتعطيل أعمال المتعاملين 1.5363 نقطة.

الخلاصة

من خلال ما تم التطرق إليه سابقا لاحظنا أن الدول العربية رغم الإمكانيات الهامة والقدرات التي تتوفر عليها، إلا أن إقتصادها لازال يعاني من التبعية خاصة لقطاع النفط، حيث أن معظم الدول العربية مازالت تحتل مراتب متأخرا في مجال التنمية بجميع أشكالها، وهذا راجع لعدم توفر الإرادة السياسية التي تسمح بإعطاء دفعة أو تحفيز للقوى الشريكة في مجال تطوير الإقتصاد.

النتائج

- تمتلك الدول العربية مقومات هامة، تساعد على تطوير الإقتصاد.
- رغم الأزمات التي تصيب الدول العربية والعالمية خاصة بإنخفاض أسعار النفط، إلا أن هذه الدول لم تقم بإصلاح هيكلية على إقتصادها.
- رغم الإمكانيات التي تتوفر عليها الدول العربية، لم يتم إستثمارها لتحقيق التنمية المستدامة.

التوصيات

- على الدول العربية تغير سياستها الإقتصادية من خلال تنويع في مجلاتها الإقتصادية.
- على الدول العربية تكييف التشريعات والقوانين مع الإمكانيات والقدرات التي تتوفر عليها قصد تطوير الإإقتصاد.
- يجب علي الدول العربية تحسين مناخ الأعمال من أجل تشجيع وتحفيز أصحاب الأموال على الإستثمار في قطاعات خارج النفط.

المراجع

- إقتصاديات الدول العربية وتحديات التنمية -رؤية مستقبلية 2008 دراسات إقتصادية 117-100

- التنمية المستدامة في المناطق الحدودية -دراسة حالة الجزائر2021مجلة السياسة العالمية 106-91
- السياسات الزراعية العربية ودورها في تحقيق الأمن الغذائي2016مجلة الدراسات المالية والمحاسبية -443 461
- الصناعة في الدول العربية وعلاقتها بالناتج المحلي الإجمالي -دراسة حالة الجزائر 2018 (2015-1980)مجلة الاقتصاد الصناعي 43-27
- تحليل واقع وتنافسية القطاع السياحي في بعض الدول العربية2018مجلة أبعاد إقتصادية 113-93
- دراسة واقع الجباية وعلاقتها بالتنمية المستدامة في الجزائر2022مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة -520 539
- صندوق النقد العربي. (2022). التقرير الاقتصاد العربي الموحد. ابوظبي.
- صندوق النقد العربي. (2021). التقرير الاقتصادي العربي الموحد. ابوظبي.
- صندوق النقد العربي. (2022). تقرير تنافسية الاقتصاديات العربية . ابوظبي .
- صندوق النقد العربي. (2022). نشرة الاحصاءات الاقتصادية ربع السنوية. ابوظبي.
- محمد اسماعيل، و قاسم محمود جمال. (2021). أثر الصناعات التحويلية في الدول العربية. ابوظبي: صندوق النقد العربي.
- محمد اسماعيل، و والأخرون. (2022). مصادر النمو الاقتصادي في الدول العربية. ابوظبي: صندوق النقد العربي.
- محمد الشاذلي، و والاخرون. (2022). التجارة العربية البينية: الواقع والتحديات والأفاق المستقبلية. ابوظبي: صندوق النقد العربي.
- محمدد اسماعيل، و قاسم محمود جمال. (2020). أثر السياحة على النمو الاقتصادي في الدول العربية. ابوظبي: - صندوق النقد العربي.
- من التجديد التكنولوجي إلى التنمية المستدامة2022 مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة 283-266